مدى تطبيق معايير المحاسبة الإسلاميةالصادرة عن هيئة"AAOIFI" في المؤسسات المالية – دراسة حالة تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (01) في مصرف قطر الإسلامي-

The extent to which Islamic accounting standards issued by the "AAOIFI " in financial institutions - Study of the Application of the Islamic Accounting Standard No. (01) in Qatar Islamic Bank -

ط.د: باشا رفيقة *
مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات
-جامعة تبسة -

د. عمامرة ياسمينة أستاذ محاضر –أ-
مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة
- جامعة تبسة-

rafika.bacha@univ-tabessa.dz Amamra.yasmina@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام:2021/08/11 **تاريخ القبول:**2021/10/29 **تاريخ النشر:** 2022/02/26

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المؤسسات المالية، وتم التركيز على المعيار المحاسبي رقم (01) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"

وتوصلت إلى عدة النتائج أهمها: أن العرض والإفصاح لمختلف القوائم الماليةفي مصرف قطر يعتمد على معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوفي منذ سنة 2004 الى غاية يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: محاسبة إسلامية؛معايير أيوفي؛ إفصاح.

تصنيفJEL:G2 , M41.

Abstract:

This study aims to know the extent to which the Islamic accounting standards issued by the AAOIFI are applied in financial institutions. The focus was on Accounting Standard No. (01) "General Presentation and Disclosure in the Financial Statements of Islamic Banks and Financial Institutions"

The several results: that the presentation and disclosure of the various financial statements in Qatar Bank depends on the Islamic accounting standards issued by the AAOIFI Authority since 2004 until the present day.

Keywords: Islamic accounting; AAOIFI Standards; Disclosur.

Jel Classification Codes:M41 , G2.

***المؤلف المرسل: باشا رفيقة، الإيميل المهني:** rafika .bacha@univ-tabessa.dz

مقدمة

مواكبة لظهور البنوك الإسلامية التي أصبح لها دور هام في مختلف الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية، ابتداء من جلب المدخرين و انتهاءا بالمعاملات المالية المختلفة التي تقوم بها، كان لزاما وجود معايير محاسبية تضبط هذه التعاملات وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية، و بهذا ظهرت هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، التي تسعى من خلال إصدارها لمختلف المعايير لضبط و تأطير المعاملات المحاسبية و المالية التي تقوم بها هذه البنوك، باستخدام أدوات و أساليب إسلامية سواء من أجل الحصول على تمويلات من خلال المشاركة و المضاربة، او العمل على حل بعض المشكلات الاجتماعية كالسكن من خلال استخدام أسلوب المرابحة و الإستصناع على سبيل المثال وذلك كله ضمن إطار المعايير الإسلامية الصادرة عن هذه الهيئة.

ويمكن لنا في هذا العرض أن نسلط الضوء على المعيار رقم (01) " العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" وواقع تطبيقه في مصرف قطر الإسلامي، وماهي أهم متطلباته.

و من هنا يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما واقع تطبيق المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير المحاسبة و المراجعة الصادرة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ؟

يترتب على السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل المعايير المحاسبة و المراجعة الإسلامية؟
2- هل تطبق البنوك الإسلامية في تعاملاتها المختلفة الشريعة الإسلامية ؟
3- ماهو واقع تطبيق المعيار المحاسبي رقم (01) في مصرف قطر الإسلامي؟

وللإجابة على هذا التساؤل تمكنا من صياغة الفرضية الرئيسية التالية:
تسعى المصارف المؤسسات المالية الإسلامية إلى تطبيق هذه المعايير لتنظيم تعاملاتها ومعاملاتها.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع المتطرق إليه، حيث أصبح جليا وواضحا مدى انتشار المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، و مدى تفاعل المؤسسات ذات الطابع الإسلامي معها، والاندراج ضمن أطرها ومبادئها وأساسياتها، لذلك لا يخفى علينا أن لهذه الأخيرة أهمية جد كبيرة في الصيرفة الإسلامية ، وفي توجيه أعمال المصارف الإسلامية، وضبط ورقابة هذه الأخيرة في مختلف تعاملاتها ومجالات نشاطاتها.

وكذا محاولة إبراز أهمية تطبيق هذه المعايير على وجه العموم في المؤسسات المالية وإتباع منهجها للوقوف على مزاياها وما تضفيه من مصداقية وشفافية في التعاملات المالية والمعيار المحاسبي رقم (01) على وجه الخصوص.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى عرض هذه المفاهيم الجديدة في ما يحص المحاسبة الإسلامية، والصيرفة الإسلامية وتوجه المؤسسات المالية نحو التعاملات الإسلامية؛إبراز جهود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إصدار معايير مالية محاسبية إسلامية تخدم التوجهات نحو الصناعة الإسلامية؛توضيح هذه المعايير ومحاولة

تسليط الضوء على أهم مفاهيمها ومجالات تطبيقها؛ ومحاولة دراسة المعيار المحاسبي رقم (01) من جانبه النظري، وكذا الجانب التطبيقي له من خلال قراءة وتحليل القوائم المالية لمصرف قطر الإسلامي.

المنهج المستخدم

نظرا لطبيعة الدراسة ونمط الموضوع المدروس، سيتم اعتماد المنهج الوصفي من خلال عرض كل المفاهيم النظرية الخاصة بالمتغير، إلى جانب المنهج التحليلي في عرض الدراسة التطبيقية من خلال عرض وتحليل وتفسير المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة محل الدراسة.

محاور البحث

شملت هذه الورقة البحثية ثلاث محاور تخدم طبيعة الإشكالية والفرضيات المطروحة للإجابة عليها وهي كالآتي:

- **المحور الأول:** عرض المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- **المحور الثاني:**الإطار النظريللمعيار المحاسبي رقم (01) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية "؛
- **المحور الثالث**: دراسة واقع تطبيق المعيار المحاسبي رقم(01) في مصرف قطر الإسلامي

المحور الأول: عرض المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تنفرد المؤسسات المالية الإسلامية بطابعها الخاص في اعتمادها الأساسي على تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية، وبما أن المحاسبة تهتم بتسجيل وتدوين الممارسات المالية التي تقوم بها بهدف عرضها وتقديم المعلومات الكافية للمستفيدين من قوائمها المالية،لذلك وجب عيها أن تكون حريصة على أن تكون هذه الأخيرة تبين تطابق معاملاتها مع الشريعة الإسلامية.

وقبل التطرق للمعايير المحاسبة الإسلامية، وجب إلقاء الضوء على أهم المفاهيم:

أولا:مفهوم المحاسبة الإسلامية

يمكن تعريف المحاسبة في الفكر الإسلامي بأنها أحد فروع علم كتابة الأموال الذي يتعلق بعد وإحصاء واثبات العمليات والتصرفات المختلفة وقياسها والإفصاح عنها بهدف المساعدة في المسائلة والمناقشة والجزاء واتخاذ القرارات

أ. فروض ومبادئ المحاسبة الإسلامية

تقوم على مجموعة من الفروض والمبادئ تندرج وفقا لما تقتضيه أساليب العرض وتتمثل هذه الفروض في(أحطاطش، 2015، الصفحات 83-84):

- **الموضوعية:** يقصد بها ضرورة الاعتماد على قرائن موضوعية في إثبات العمليات المالية، ليتم تسجيل هذه العمليات بموجب تلك القرائن، وعدم التحيز في التسجيل؛
- **الشخصية المعنوية:** أي أن للمنشأة شخصية اعتبارية مستقلة عن أصحابها، مما يجعلها تملك أصولها وتلتزم بأداء ما عليها، وهذا أيضا لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية طالما أن أصحاب المؤسسة(الأشخاص الطبيعيين) يتحملون نتائج الأعمال في نهاية الأمر، سواء كانت غنما أو غرما؛
- **الدورية:** يقصد بها وجوب قياس نتائج المؤسسة، وبيان مركزها المالي بشكل دوري(كل سنة، كل ستة أشهر...)؛

- **الاستمرارية:** أي أن الأصل استمرار المؤسسة في أعمالها وأداء وظائفها ما لم تظهر قرينة موضوعية تشير إلى خلاف ذلك، والشريعة الإسلامية تقر ذلك طالما أن هذا لا يضر بأحد؛
- **التوازن المحاسبي:** وتقوم عل وجوب توازن جانبي القيد(الجانب الدائن والجانب المدين)، عند تسجيل العمليات المالية، وهذا ما يسمى بالقيد المزدوج.

وتندرج المبادئ كالآتي(حسين، 2011، الصفحات 53-55):

- **مبدأ شرعية المعاملات:** ويقصد بذلك أن يكون المشروع الذي يخضع للعمل المحاسبي مشروعا طيبا يتعامل مع الطيبات سواء على صعيد المتاجرة بها فيقدم هذا المشروع للمجتمع ما ينتفع منه وليس مايحدث ضررا للمتعاملين وغيرهم.
- **مبدأ التكلفة التاريخية:**هي التكلفة التي حدثت فعلا، وتستخدم كأساس عند قياس الممتلكات الثابتة والتي تم شراؤها بهدف اقتنائها واستخدامها في الإنتاج وليس للبيع وهذا يعتبر من أفضل القياسات المحاسبية؛
- **مبدأ تحقق الإيرادات محاسبيا:**حيث يتم الاعتراف بالإيرادات المكتسبة وإثباتها في الدفاتر عندما تكون العمليات اللازمة لاكتسابها قد تمت بالفعل وان واقعة التبادل (البيع) قد تمت بالفعل؛
- **مبدأ المقابلة:** من أهم التقارير المالية التي تنتجها المحاسبة هي الحسابات الختامية التي تظهر نتيجة الأعمال عن الفترة المالية، ولاستخراج هذه النتيجة يتم تطبيق مبدأ المقابلة بين الإيرادات التي جنتها الفترة مع تكاليف الحصول على هذه الإيرادات، فإذا ماعلت الإيرادات التكاليف تكون النتيجة ربحا والعكس صحيح ؛
- **مبدأ الإفصاح:** يعني إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار، وأن تظهر تلك المعلومات في القوائم المالية بلغة مفهومة لقارئها دون غموض أو تضليل؛
- **مبدأ الموضوعية:** يستدعي هذا المبدأ الصدق وعدم التحيز ويتطلب الأمر من المحاسب الاستناد إلى أدلة الإثبات وعلى رأسها المستندات ومؤيدات وقوع الواقعة المالية الخاصة بالوحدة عند التسجيل في الدفاتر؛
- **مبدأ الاتساق أو الثبات في التطبيق:** أي الانتظام في إتباع نفس الأساليب والطرق المحاسبية وتطبيق نفس المبادئ في فترة مالية إلى أخرى، وإذا تم التحول إلى أسلوب أخر، فلا بد من الإفصاح عن ذلك.

ب. أهداف المحاسبة الإسلامية

تتمثل أهدافها على سبيل المثال لا الحصر حسب البيان رقم(01) الصادر عن الهيئة(هيئة المحاسبة، 2007، صفحة 19) :

- تحديد حقوق والتزامات الأطراف كافة ذات العلاقة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية؛
- الإسهام في رفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعية، وتشجيع الالتزام بالشريعة الإسلامية في الأنشطة والمعاملات جميعها؛
- الإسهام في توفير الحماية لموجودات وحقوق المؤسسة وحقوق الأطراف المختلفة.

ثانيا: المعايير المحاسبية الإسلامية

سيتم التطرق إلى مفهوم المعايير الصادرة عن هذه الهيئة، وكذا محاولة عرض كل المعايير بمختلف مجالاتها وطبيعة اعتمادها.

ت. التعريف بالمعايير المحاسبة الإسلامية

تصدر الهيئة أنواعا عدة من المعايير، معايير المحاسبة و المراجعة، والمعايير الشرعية، و معايير الحوكمة و معايير الأخلاقيات، و لكل منها جهات مختصة داخل الهيئة تسهر على تطوير ها و تحسينها.

ويمكن تعريفها على أنها مجموعة الإرشادات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من قياس وعرض وإفصاح عن المعاملات التي قام بها المصرف الإسلامي حلال الفترة الزمنية كما تعد المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ فضلا عن معايير التدقيق إبداء الرأي الفني المحايد بتلك المعاملات(مصطفى، 2021، صفحة 21).

ث. أغراض معايير المحاسبة الإسلامية

تحقق معايير المحاسبة الإسلامية عدة أغراض أهمها(بدروني و جبلاحي، 2019، صفحة 76):

- تعتبر الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية؛
- توضح المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الإسلامية مما يحقق مبدأ التوحيد والثبات؛
- تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد؛
- تساعد في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة لها على المستوى القومي.

ثالثا: عرض المعايير المحاسبة الإسلامية

قد أصدرت لحد الآن 28 معيار محاسبي ، 5 معايير التدقيق ، 58 معيار شرعي ، 8 معايير حوكمة ، و04 معايير في الضوابط، و معيارين في الأخلاقيات المهنية.

وفي مايلي عرض لهذه المعايير كل على حدى.

ج. . المعايير المحاسبية

تتمثل في 28 معيارا أصدرته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وهي كالاتي:

الجدول رقم(01): المعايير المحاسبية الإسلامية

رقم	العنوان	رقم	العنوان
01	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية	15	المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية
02	المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء	16	المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالمعاملات الأجنبية
03	التمويل بالمضاربة	17	الاستثمارات
04	التمويل بالمشاركة	18	الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية
05	الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار	19	الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية
06	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها	20	البيع الآجل

07	السلم والسلم الموازي	21	الإفصاح عن تحويل الموجودات
08	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	22	التقرير عن القطاعات
09	الزكاة	23	توحيد القوائم المالية
10	الاستصناع والاستصناع الموازي	24	الاستثمار في الكيانات المنتسبة
11	المخصصات والاحتياطات	25	الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة
12	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية في شركات التأمين الإسلامية	26	الاستثمار في العقارات
13	الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية	27	حساب الاستثمار
14	صناديق الاستثمار	28	الوكالة بالاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على بدروني عيسى؛ جبلاحي وفاء؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 78.

تضمن الجدول أعلاه عرض للمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ح. . معايير التدقيق

وتتضمن المجالات التالية(نوال صالح، 2013، صفحة 233):

1- هدف التدقيق ومبادئه؛
2- تقرير المدقق الخارجي؛
3- شروط الارتباط لأداء عملية التدقيق؛
4- فحص المدقق الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
5- مسؤولية المدقق الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية؛

خ. . المعايير الشرعية

الجدول رقم(02): عرض المعايير الشرعية

الرقم	العنوان	الرقم	العنوان	الرقم	العنوان
01	المتاجرة في العملات	20	بيوع السلع في الأسواق المنظمة	39	الرهن وتطبيقاته المعاصرة
02	بطاقة الحسم وبطاقة الإئتمان	21	الأوراق المالية(الأسهم والسندات)	40	توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة
03	المدين المماطل	22	عقود الامتياز	41	إعادة التأمين الإسلامي
04	المقاصة	23	الوكالة وتصرف الفضولي	42	الحقوق المالية والتصرف فيها
05	الضمانات	24	التمويل المصرفي المجمع	43	الإفلاس
06	تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي	25	الجمع بين العقود	44	السيولة تحصيلها وتوظيفها
07	الحوالة	26	التامين الإسلامي	45	حماية رأس المال والاستثمارات

08	المرابحة	27	المؤشرات	46	الوكالة بالاستثمار
09	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	28	الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية	47	ضوابط حساب ربح المعاملات
10	السلم والسلم الموازي	29	ضوابط الفتوى وأخلاقياتها في إطار المؤسسات	48	خيارات الأمانة
11	الاستصناع والاستصناع الموازي	30	التورق	49	الوعد والمواعد
12	الشركة(المشاركة) والشركات الحديثة	31	ضابط الغرر المفسد للمعاملات الإسلامية	50	المساقاة
13	المضاربة	32	التحكيم	51	خيارات السلامة
14	الإعتمادات المستندية	33	الوقف	52	خيارات التروي
15	الجعالة	34	إجارة الأشخاص	53	العربون
16	الأوراق التجارية	35	الزكاة	54	فسخ العقود بالشرط
17	صكوك الاستثمار	36	العوارض الطارئة في الإلتزامات	55	المسابقات والجوائز
18	القبض	37	الاتفاقية الائتمانية	56	ضمان مدير الاستثمار
19	القرض	38	التعاملات المالية بالانترنيت	57	الذهب وضوابط التعامل معه
				58	إعادة الشراء

المصدر: من أعداد الباحثات، بالاعتماد على:هيئة المحاسبة والمراجعة، معايير الشرعية،إصدار 2017.

تتمثل هذه المعايير المدرجة أعلاه في كونها مرجعا للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في التقيد بالشريعة الغراء في تعاملاتها ومنتجاتها.

د. معايير الحوكمة

وتتمثل في الآتي ذكرها(سعد عبد الله، 2019، الصفحات 140-141):

- المعيار(01): تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريره؛
- المعيار(02): الرقابة الشرعية؛
- المعيار(03): الرقابة الشرعية الداخلية؛
- المعيار(04): لجنة المراجعة والضوابط في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- المعيار(05): استقلالية هيئة الرقابة الشرعية؛
- المعيار(06): بيان مبادئ الضبط في المؤسسات المالية الإسلامية؛

ذ. معايير أخلاقيات المهنة

وتتكون من معيارين هما(رائد، 2017، صفحة 38):

المعيار(01): ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية؛

المعيار(02): ميثاق أخلاقيات العاملين فيها.

هدف هذا المحور إلى توضيح بعض المفاهيم الخاصة بالمحاسبة الإسلامية والمعايير الصادرة عن أيوفي، وإدراج المعايير حسب تقسيماتها ومجلاتها من محاسبية وشرعية ومعايير تدقيق وحوكمة وغير ذلك.

المحور الثاني: الإطار النظريللمعيار المحاسبي رقم (01) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية "

نظرا لتشعب المعاملات وتنوعها في المؤسسات المالية الإسلامية وتطور الصيرفة الإسلامية، وجب على الهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إصدار معايير عبارة عن مقياس وميزان وإرشاد لهذه المؤسسات لكيفية تنظيم وتسيير معاملاتها المالية، وتنسيقها وفق الشريعة الإسلامية وكذا جعلها مفهومة وواضحة لكل المتعاملين معها باختلاف مسمياتهم ومقاماتهم.

وفيما يلي توضيح لأول معيار محاسبي إسلامي صدر عن هذه الهيئة.

أولا: نبذة تاريخية عن المعيار

قامت اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتكليف عدد من المستشارين بإعداد دراسات ميدانية عن أهداف المحاسبة المالية ومعاييرها ودور الهيئات الحكومية والمهنية والهيئات الخاصة، في بلاد تعمل فيها مصارف ومؤسسات مالية إسلامية، وقد أظهرت هذه الدراسات وجود اختلاف في طرق العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لهذه المصارف، وقد تم إعداد هذا المعيار من دراسات أولية لنقاشات متعددة شملت آراء مجموعة من المتخصصين في الشريعة الإسلامية، وفي المحاسبة، ومن محاسبين ممارسين وعاملين بالبنوك المركزية وعاملين في المصارف الإسلامية، كما قامت اللجنة بتكليف مستشارين في المحاسبة بإعداد دراسة أولية للنقاش عن متطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية، وقد قاما بإعداد دراسة أولية للنقاش عن معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف، وتم تكليف مستشار في المحاسبة بوضع تصور للمسودة الأولى لهذا المعيار، كما عمدت اللجنة في مراحل الإعداد النهائية للمسودة الأولى إلى تكليف فريق للدراسة والإعداد يتكون من مستشارين في الشريعة وفي المحاسبة ومن ذوي الاختصاص(الإمام أحمد و فتح الرحمان، 2015، صفحة 83).

ثانيا: نطاق المعيار

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو موطنها أو أحجامها، وإذا كان متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار، يتعين الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية(حسين و موسى، 2015، صفحة 370).

ثالثا: الأحكام العامة للمعيار

تشمل الأحكام العامة للمعيار ما يلي(الإمام أحمد و فتح الرحمان، 2015، الصفحات 83-84):

أ- **المجموعة الكاملة للقوائم المالية.**

ينبغي أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي تنشرها المصارف ما يلي:

قائمة المركز المالي؛ قائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية؛قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة؛ قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة؛ قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (إذا تولى المصرف مسئولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً؛قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض؛الإيضاحات حول القوائم المالية؛ أية قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الواردة في بيان الأهداف؛

ب- القوائم المالية المقارنة

على المصرف إعداد القوائم المالية للفترة الحالية مقارنة بالقوائم المالية للفترة المالية المماثلة السابقة، وأن تكفل طرق العرض ومحتويات الإفصاح في القوائم المالية المقارنة لمستخدمي القوائم المالية القدرة على التمييز بين التغيرات الحقيقية والتغيرات المحاسبية في المركز المالي للمصرف، ونتائج الأعمال، والتدفقات النقدية، وأموال صندوق القرض، خلال الفترات التي تحتويها القوائم المالية المقارنة.

ج- تقريب المبالغ المعروضة

أن تقرب المبالغ المعروضة في القوائم المالية والإيضاحات التي حولها إلى أقرب وحدة نقدية.

د- شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة

أن يكفل شكل القوائم المالية وتبويبها عرضاً واضحاً لمحتوياتها، واستخدام مصطلحات للتعبير عن القوائم المالية تكفل لمستخدميها القدرة على فهم واستيعاب المعلومات التي تحتوي عليها، ولا يجوز تبويب الموجودات والمطلوبات بين مجموعات متداولة ومجموعات غير متداولة في قائمة المركز المالي.

ه- ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات

ضرورة ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات التي حولها ترقيماً مسلسلاً، وإعطاء الإيضاحات عناوين واضحة مميزة، وأن يشار على كل منها بجانب العنصر أو العناصر المرتبطة بكل منها في القوائم المالية.

و- الإيضاحات حول القوائم المالية

تعتبر الإيضاحات جزءاً من القوائم المالية، ولابد من أن تظهر في نهاية كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية عبارة "تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ... إلى رقم ... جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية"، وأن تعرض الإيضاحات مباشرة بعد آخر قائمة من القوائم المالية .يتضح للباحث أن الأحكام العامة لهذا المعيار لا تختلف كثيراً عن أحكام معايير الإفصاح الأخرى، إلا أنه قد ظهرت ضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية، قوائم جديدة مثل قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، وقائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض، هذه القوائم تختفي في الإفصاحات الأخرى.

رابعا: الإفصاح العام في القوائم المالية طبقا للمعيار

يتطلب الإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ما يلي :الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن المعلومات الهامة وهو الإفصاح عن جميع المعلومات الهامة اللازمة حتى تكون القوائم المالية كافية وموثوقاً بها وملائمة لمستخدميها والإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف والإفصاح عن عملة القياس المحاسبي، وكذلك السياسات المحاسبية الهامة، والقيود الإشرافية والاستثنائية، والكسب والصرف المخالف للشريعة الإسلامية والإفصاح الشامل لجميع القوائم المالية وبتفاصيل كافة بنودها(حسين و موسى، 2015، صفحة 369).

ومنه يمكن توضيح تعريف الإفصاح المحاسبي وأهم أهدافه أنواعه.

أ- تعريف الإفصاح المحاسبي

الإفصاح في المحاسبة هو المقياس غير الملموس لقياس مدى كفاية البيانات والمعلومات الإيضاحية في القوائم المالية، وهو نموذج لإعداد التقارير المالية، وهو الوسيلة التي تربط بين ضمان الدقة المحاسبية الفنية وبين القوائم المالية ذات البيانات والمعلومات الجيدة(نوال، 2011، صفحة 63).

أما من الناحية الإسلامية، فالإسلام يمنع التدليس أو الإخفاء أو الغش في الحسابات، مثل إدماج بيانات العمليات المشبوهة في حسابات مختلفة، ويقرر الإسلام ضرورة الإفصاح الكامل للبيانات المالية التي يجب أن تعبر بوضوح عن كل ما يحويه المشروع من أصول والتزامات ونتائج الأعمال، ولا تحتمل الأرقام المالية أي تأويل أو تخرج حتى يظهر المركز الحقيقي للنشاط دون غموض أو مداراة(مصطفى، 2021، صفحة 25).

ب- أهداف الإفصاح المحاسبي

يمكن القول أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية؛ وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية، هذا بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب الاستثماري، لذا يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارات المزمع اتخاذها على ضوء توفر تلك المعلومات، على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبط زمنياً بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل(نوال، 2011، صفحة 65).

المحور الثالث: واقع تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (01) في مصرف قطر الإسلامي

تعتمد المصارف الإسلامية في عملها وإعداد منتجاتها ومحاسبتها على المبادئ الإسلامية، إلا أن تبنيها أو فرض المعايير الدولية عليها قد يشكل عائقا لها نظرا لعدم كفايتها أو عدم ملائمتها، ولهذا منذ أن أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معاييرها المحاسبية، اتجهت عدة دول ومصارف إسلامية لتبنيها، لمعرفتها أن هذه المعايير ستكون المرشد الأساسي والمهم في تعاملاتها المختلفة ضمن إطار الشريعة الإسلامية، وسنحاول في هذا العرض أن نسلط الضوء على تطبيق مصرف قطر الإسلامي لمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (01) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ".

أولا:تحليل ومناقشة نتائج دراسة الحالة

أ. التعريف بمصرف قطر الإسلامي

تم تأسيس مصرف قطر الإسلامي في سنة 1982 كأول مؤسسة مالية إسلامية في قطر، تخضع جميع منتجاته وعملياته المصرفية لإشراف هيئة الرقابة الشرعية بما يضمن الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطة المصرف التمويلية.

يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية - القطرية - من خلال شبكة فروع حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر، كما تقدم الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء عالقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء، مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات،بالإضافة إلى امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات

الالكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال المصرف، والخدمات المصرفية عبر الانترنت، وأجهزة الصراف الآليوالإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية(مليكة، 2016، صفحة 419).

ب: الخصائص المالية لمصرف قطر الإسلامي

يعتبر مصرف قطر الإسلامي أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في قطر، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 3.42 %من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 11 %من إجمالي السوق المصرفية .وفي نهاية ديسمبر 2020 بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 123.934.391 ألف ريال قطري وصل إجمالي الأصول إلى174.356.175ألف ريال قطري حوالي وقد شهدت أصول وخصوم هذا البنك تطورا كبيرا من سنة 2016 إلى سنة 2020 مدعومة بزيادة أرباح البنك وودائعه وحقوق المساهمين، وكثرة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية توضح هذا(القوائم المالية، 2021).

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): تطور الأصول لمصرف قطر الإسلامي من سنة2016- 2020.

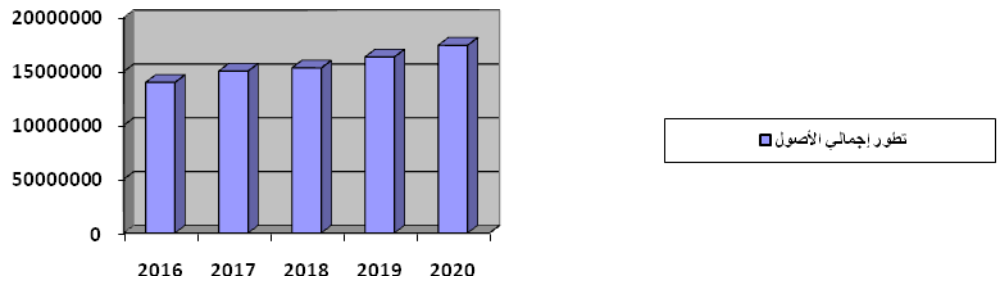

المصدر: من إعدادالباحثات بناءا على معطيات من القوائم المالية على الموقع مباشر السعودية (www.mubacher.info)

ونلاحظ أيضا من خلال هذه القوائم المالية تطور حقوق المساهمين من سنة إلى أخرى، وكذا حرص البنك على تقديم المعلومات الخاصة به في وقتها المناسب وبدقة عالية ومصداقية.

ثالثا: اختبار الفرضيات

من خلال ماسبق توصلنا إلى أن الفرضية الرئيسية صحيحة وإجابتها تتمثل في الآتي:

ب. اعتماد مصرف قطر الإسلامي لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم(01)

يظهر في جميع القوائم المالية المنشورة بعد سنة 2004 أن المعايير المعتمدة في إعداد البيانات المحاسبية والمالية هي معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

حيث يظهر في التقرير السنوي لسنة 2011 وتحت عنوان الأسس والتجميع يحدد المصرف أنه قد " تم إعداد البيانات وفقاً المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية ، والتعليمات المصرفية ذات الصلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية القطري. و تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية في حالة وجود عناصر لم يتم إدراجها ضمن معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية."

كما أن تدقيق حسابات المصرف من طرف المدققين الخارجيين المستقلين يتم وفقا لمعايير المراجعة الصادرة عن الأيوفي، حيث يظهر التقرير السنوي لسنة 2020 في تقرير مدقق الحسابات المستقل عند إبداء الرأي أن "برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ ً لمعايير التدقيق الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات وذلك وفقا المالية الإسلامية حسبما هي معدلة من جانب مصرف قطر المركزي والنصوص المطبقة للوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها ("لوائح مصرف قطر المركزي")"(مصرف قطر، 2020)

حسب التقرير السنوي للبيانات الموحدة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2020، نستنتج أن مصرف قطر الإسلامي يطبق المعيار المحاسبي رقم (01) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بعرض قوائمها المالية وفق ما ينص عليه هذا المعيار من إرشادات ومبادئ والتزامات ومتطلبات، وهذا ما تم رؤيته بوضوح في هذه القوائم المالية ، بالإضافة إلى تطبيق عدة معايير أخرى، لكن نحن ركزنا على المعيار الأول فقط في هذا البحث.

وحسب الإيضاحات التي جاء بها هذا التقرير فإنها توضح المنشأة الأساس الذي تم على اعتماده إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وكذا أهم السياسات المحاسبية الهامة، حيث بينت الأمور الآتية:

- بيان الالتزام؛
- أساس القياس؛
- العملة الوظيفية وعملة العرض؛
- استخدام التقديرات والافتراضات؛
- المعايير المحاسبية الجديدة وتفسيراتها؛
- المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول من 1 يناير 2020؛
- أساس التوحيد؛
- العملات الأجنبية؛
- الاستثمارات المالية؛

كانت هذه على سبيل المثال لا الحصر.

وسيتم إدراج بعض القوائم المالية لمصرف قطر الإسلامي في الملاحق لتقريب الفكرة أكثر للمتلقي، وتوضيح أن هذه الأخيرة أعدت وفق المعيار المحاسبي الأول الصادر عن الأيوفي تحت اسم" العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ".

ومما سبق عرضه يتضح أن مصرف قطر الإسلامي تقيد بالإفصاح عن كل ما يتطلبه هذا المعيار وتمثلت في الأتي:

- الإفصاح عن عملية القياس المحاسبي؛
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية؛
- الإفصاح عن القيود الإشرافية الاستثنائية؛
- الإفصاح عن الكسب المخالف للشريعة الإسلامية؛
- الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملة الصعبة؛
- الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية؛
- الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة.

ت. خصائص التقارير المالية لمصرف قطر الإسلامي

ويمكن أيضا لفت الانتباه إلى كل ما يتعلق بالقوائم المالية لمصرف قطر الإسلامي من خصائص ندرجها بايجاز كالأتي(مصرف قطر، 2020):

- **الملائمة**

وتتضمن الوقت مناسب للمعلومات المحاسبية، وكذا تكشف هذه القوائم عن معلومات من حيث المخاطر وتقدم هذه الأخير للمستخدمين خلال فترات محددة وهذا ما استنتجاه من تحليلنا وقراءتنا للقوائم المالية لهذا الأخير، ومثال ذلك أن الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة في سنة 2018 تم بعد 16 يوم من إغلاق السنة المالية وهذا مايسمى بالتوقيت المناسب للمعلومة .

- **الموثوقية**

وتشمل وجود إدارة مستقلة لنظام المعلومات المحاسبي، ووجود مراجعين داخليين ذوي مستوى عالي من الخبرة وغيرها، وكل ما سبق يتضح من خلال تقارير مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي، ويتم ذلك من خلال إدارة المحاسبة والرقابة المالية والتي تقوم بإعداد القوائم المالية السنوية والدورية.

- **القابلية للفهم**

وهذا ما يظهر جليا في القوائم المالية لمصرف قطر الإسلامي، حيث يتم توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعدادها، وكذا من ناحية التنظيم وتدعيم المعلومات المقدمة بجداول ورسوم بيانية تقرب الصورة لمستخدم هذه القوائم واتسامها بالشمولية، ونرى ذلك من خلال الحيز الذي تأخذه الإيضاحات من التقارير السنوية للمصرف.

- **القابلية للمقارنة**

واتضح من خلال قوائمه الموحدة وتقاريره المنشورة على موقعه الرسمي، أنه يراعي خاصية المقارنة من حيث إدراج السنة الحالية والسنة الماضية بكل تفاصيلها المالية، وكذا توحيد طريقة العرض للقوائم المالية الأساسية وكذا توحيد طريقة عرض القوائم الملحقة والإيضاحات وغيرها.

خاتمة

قدم هذا البحث إطارامفاهيمي للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،وكذا محاولة تسليط الضوء على أهداف أهمية هذه المعايير بالنسبة للمصارف الإسلامية عبر بقاع الأرض، وما تكتسيه من نمذجة إسلامية وفقا للشريعة الإسلامية والسنة النبوية الشريفة.

وكذا توضيح كيفية تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (01) في مصرف قطر الإسلامي، وتحليل وتفسير قوائمه المالية بصورة مختصرة.

ومن هذا المنطلق توصل بحثنا إلى النتائج الموالية:

- تعتبر المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية موجها ومرشدا للمصارف الإسلامية؛
- يكتسي هذا المعيار أهمية بالغة في المصارف الإسلامية لأنه يعتبر مؤشر جد مهم لتوضيح كل تعاملات هذه المصارف المالية والمحاسبية؛
- يطبق مصرف قطر الإسلامي هذا المعيار بكل مجالاته و اختلافها، ويعد هذا الأخير نموذج واقعي ومحفز لتطبيق هذا المعيار لما يضفيه من شفافية ومصداقية على القوائم المالية للمصرف.

ومنه يمكن وضع التوصيات الموالية:

- يجب على مصرف قطر الإسلامي السعي إلى الموائمة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير الصادرة عن أيوفي لضمان استقرار تعاملاتها والابتعاد عن أي خلل محتمل الحدوث؛
- يجب استهداف صيغ تمويل إسلامية جديدة وحديثة، لمواكبة تطورات المالية الإسلامية.

قائمة المراجع

1. بن علقمة مليكة، تطوير وترشيد عمليات التوريق، دراسة مقارنة بين النظام التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي (أطروحة دكتوراه)،العلوم الاقتصادية: جامعة سطيف، الجزائر 2016، ص419.
2. بن عمارة نوال صالح، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2013، ص 233.
3. جميل جبر رائد، المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولة مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية. مجلة الإقتصاد والأعمال ، 25 (4)،2017، 58-30.
4. حسن الخطاب حسين، المحاسبة المالية الإسلامية- مبادئ المحاسبة وأصولها-، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 2011.
5. صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية(IFRS/IAS) وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم التجارية جامعة الجزائر 3، 2011 .
6. عيسى بدروني، و وفاء جبلاحي، معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، 04 (01)، 2019، 82-70.
7. قاسم الأقرع سعد عبد الله، حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية اليمنية في ضوع المعايير الدولية الصادرة عن IFSB-AAOIFI، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية ، 27 (4)،2019، 129-172.
8. الموقع الرسمي، مصرف قطر الإسلامي،البيانات المالية الموحد لسنة 2020.
9. كامل كريم مصطفى. انعكاس تبني المعايير الصادرة عن على القياس والافصاح المحاسبي لأدوات التمويل في المصارف الإسلامية وإجراءات تدقيقها(أطروحة دكتوراه). جامعة بغداد، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 2021.
10. المعايير الشرعيةللمؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة، فهرسة مكتبة الملك فهد أُثناء النشر، المنامة ، 2017.
11. محمد سمحان حسين، و عمر مبارك موسى، محاسبة المصارف الإسلامية- في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط4، 2015.
12. مصرف قطر الإسلامي القوائم المالية. (10/ 06/ 2021). مباشر السعودية. تاريخ الاسترداد 2016-2020، من www.mubacher.info.
13. نشيدة أحطاطش. (2015). دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية . مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية (38)، 87-77.
14. هيئة المحاسبة والمراجعة.. للمؤسسات المالية الإسلامية. تم الاسترداد (09 /06/ 2021)من http://aaoifi.com
15. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، 2007.
16. يوسف محمد الإمام أحمد، و الحسن منصور فتح الرحمان، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره فثي رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية. مجلة العلوم الإقتصادية، ، 16 (2)، 2015، 78-94.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01): بيان المركز المالي الموحد

الملحق

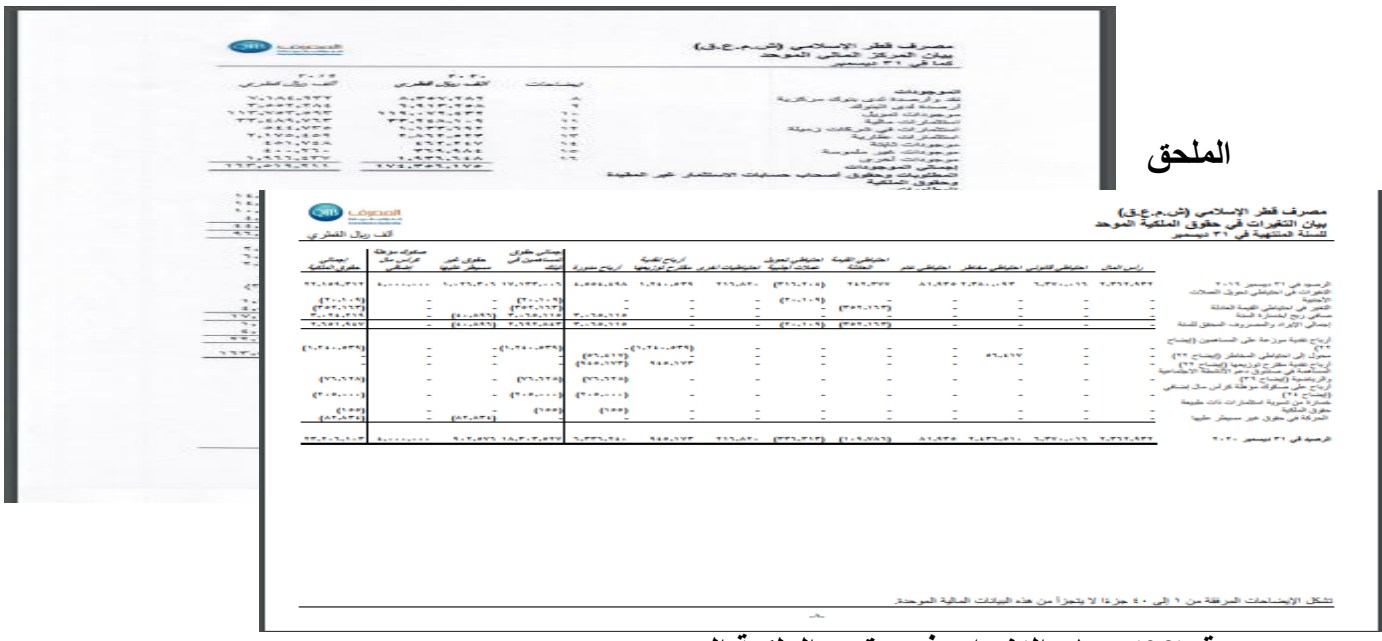

رقم(02): بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

الملحق رقم(03): بيان الدخل الموحد